


أوراق سياسية

# تجربة حكم الشيعة في العراق

## مأسسة الطائفية وعسكرتها

وحدة الدراسات والأبحاث



مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

## المقدمة

عرف العراق منعرج تغيير راديكالي في تاريخه المعاصر بعد الغزو الأمريكي في 9 أبريل /نيسان 2003 وإسقاط نظام صدام حسين في ذات التاريخ، وعايش- ولا يزال يعايش- تبعات هذه المرحلة الانتقالية؛ من فوضى الاقتتال، وضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الفساد، والاحتجاجات الشعبية، وكذلك ارتهان القرار السيادي لمصالح القوى الإقليمية والدولية المتنازعة في المنطقة وخياراتها.

وتميّزت مرحلة ما بعد 2003 بتحول على مستوى الهوية الطائفية للفاعلين السياسيين مع تصاعد هيمنة المجموعات الشيعية السياسية والعسكرية على المشهدين السياسي والأمني- خاصة أنّ التاريخ العراقي المعاصر قد تميّز بتولي قيادات ذات مرجعية سُنيّة مسؤولية الدولة العراقية الحديثة بعد تأسيسها عام 1923 والمناصب العليا فيها، رغم بعض الاستثناءات- وذلك بعد أن أعاد الاحتلال الأمريكي للعراق بلورة المشهد السياسي على أساس مقوّمات الهوية الطائفية، تحت عناوين التوافق وتقاسم السلطة؛ فقد تضمّن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 نظاماً سياسياً أساسه فيدرالي برلماني تعددي. نظريّاً هيأ الدستور لمقوّمات تقاسم السلطة وإدارة الشأن العام في (العراق الجديد) بمقاربة الديمقراطية الفيدرالية إلى جانب الديمقراطية التوافقية المُستبطِنة لخصائص السياق العراقي، بمراوحتها بين الصراعات الطائفية والتموقع داخل توازنات القوى المحلية، وكذلك الاستجابة لمخططات وخيارات القوى الإقليمية والدولية المتنفذة ميدانياً وسياسياً.

لعلّ التنصيص المتواصل على التنوّع الطائفي والعرقي في الدستور، بوصفه ميزة اجتماعية وتاريخية للمجتمع العراقي، لم يؤسس لحوار سياسيّ، أو ثقافة تعايش وتوافق بين النخب المتباينة إيديولوجياً، بقدر ما أنعش طموحات قومية وطائفية طُمست على امتداد تاريخ الدولة الحديثة في العراق؛ مثل الحكم الذاتي للأكراد، وكذلك الهيمنة الشيعية على مراكز صناعة القرار، ونجم عن ذلك ارتفاع مستويات العنف الجماعي على خلفيات الانتماء الطائفي، وزعزعة شرعية النظام السياسي الجديد. هذا الأخير وبالرغم من اتباع المبادئ الديمقراطية الكبرى لإدارة الحكم، استثمر في التسييس المفرط للبعد الطائفي لهويّة المجتمع العراقي التي بدورها عرقلت الإصلاحات الاقتصادية، وزادت من المشاكل الاجتماعية، إلى

جانب إفشالها لمسارات الديمقراطية، وتغذية الاصطفافات الطائفية كأحد مسببات العنف والحرب الأهلية التي شهدتها العاصمة ومدن أخرى بين عامي 2006 و2008، وما زالت مستمرة بأشكال مختلفة.

إذاً بعد عقد ونصف على صعود الأحزاب الشيعية إلى السلطة، والأحداث الكبيرة التي مرّ بها العراق خلال هذه المرحلة، والمشكلات التي يعاني منها، والتحديات التي تواجهه، بات من المهم دراسة هذه التجربة وتفكيك ديناميات اتخاذ القرار فيها خلال خمسة عشر عاماً من الحكم، بالإضافة الى تقييم خياراتها على الواقع العراقي، ودرجات تأثرها بالاصطفاف الطائفي؛ من خلال إعادة استقراء مقاربة القيادات الشيعية للحكم في مرحلة ما بعد 2003 إلى حدود انتخابات 2018، كتجربة فعلية وجديدة، ليس فقط في السياق العراقي بل أيضاً في كلّ المنطقة العربية، باستثناء مجموعات سياسية وميليشيات مسلحة مثل حزب الله (لبنان) والحوثيين (اليمن).

## أولاً: مقوّمات المشهد السياسي العراقي ما بعد 2003

تمخضت عن المشروعات التعسفية لتغيير النظام العراقي منظومة اقتصادية نيوليبرالية فاشلة، إلى جانب انعدام الأمن كلياً؛ لانحراف المجتمع العراقي نحو العنف أو (الوحشية) الاجتماعية من جهة أولى، وتفكك مقوّمات الدولة الحديثة العراقية من جهة أخرى. وبات العراق قريباً من نموذج الدولة (الفاشلة) أو (المجمدة) أو الدولة (الهشة)، وهو ما يعكس واقع انتشار الفساد والعجز الحكومي والغياب التام لأجهزة الدولة.

تقع مسؤولية الوضع الذي آل إليه البلد على الاحتلال الأمريكي بدرجة أولى، ولكن ذلك لا ينفي في الوقت نفسه مسؤولية السلطة المحلية الشيعية التي تقدمت لتقلُّد الحكم، وحملت على عاتقها العمل على نقله نحو مستقبل أفضل مما كان يعيشه في عهد النظام السابق، الذي عارضته تلك أحزاب عقوداً طويلة. وقد باشرت هذه المهمة في واقع معقد تتعدد فيه مستويات الصراع وتتشابك بين المكونات المجتمعية الطائفية والعرقية، وبين القوى الدولية والإقليمية، وتمثل أبرز الفاعلين الأساسيين في: الإدارة الأمريكية، والمؤسسة السياسية العراقية الجديدة، والميليشيات المسلحة، والتيارات الحزبية الطائفية، وإيران، وتركيا، والمملكة

العربية السعودية.

## 1- لمحة تاريخية عن مشاركة الشيعة في المشهد السياسي في العراق قبل 2003

### أ) تقاسم السلطة طائفياً في التاريخ السياسي العراقي المعاصر:

تزامن تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي مع صعود التيارات العلمانية بمختلف مشاربها، خاصة الاشتراكية منها والشيوعية، وقد وضعت مسافة من الدين في المجال السياسي، لذلك يصعب الانطلاق من هذه الحقبة في رصد البعد الطائفي على مستوى السلطة السياسية خلال هذه المرحلة، وذلك لأن انتماء النظام الحاكم، سواء الملكي أو الجمهوري، في بدايته للسُّنة لم يعنِ أن هذا البعد كان الأساسي في كل خياراتها السياسية وتشكيلاتها الحكومية، بدليل وجود العديد من الوزراء والمسؤولين والقادة العسكريين في الجيش من الشيعة، وهذه الوقائع تنطلق منها الآراء التي تؤكد الهوية الوطنية للشيعة الذين شاركوا في الحكم وكانت بينهم وبين نظرائهم مصاهرات وعلاقات اجتماعية وطيدة.

بناءً عليه يكون من الصعوبة الانطلاق من تلك المرحلة في قراءة دور الطائفية في العملية السياسية العراقية، ومرحلة خمسينيات وستينيات القرن الماضي هي الأنسب؛ لكونها شهدت بداية ظهور الحركات الدينية الإسلامية، سنياً وشيعياً، وجُلها أضحى لها أدوار مهمة في العملية السياسية لما بعد 2003.

### ب) المرجعيات الشيعية كفاعل سياسي في العراق:

تعود بوادر الزعامة الشيعية في المشهد السياسي العراقي وزيادة مظاهر نفوذها إلى بداية ستينيات القرن الماضي في مدينة النجف، جنوبي بغداد، مع ظهور الشخصية الدينية آية الله محمد باقر الصدر، مؤسس حزب الدعوة عام 1959، الذي استطاع إلى حدّ بعيد تجميع المجموعات الشيعية للمطالبة بتأسيس دولة دينية في العراق[1]. وقد أسهمت الممارسات التعسفية والإقصائية لحزب البعث على الطائفة الشيعية- والكردية أيضاً- إضافة إلى التضييق الشديد على الحركات السياسية المعارضة، في التجائها إلى الحليف التاريخي والإيديولوجي (إيران)، خاصة بعد نجاح ثورة 1979 وتأسيس الجمهورية على يد آية الله الخميني.

ازدادت مظاهر التمرد على خيارات السلطة العراقية مع شخصية نوري المالكي، بصفته

1 عمر عبد الستار، شيعة العراق بين انتفاضتين، مركز العراق الجديد، 6 أغسطس/آب 2018. https://goo.gl/zC3VGx

أحد القيادات المتنفذة في حزب الدعوة، عقب تطوير استراتيجيات الصِّدَام والتعبئة ضد النظام البعثي (كناية عن سيطرة حزب البعث الحاكم) للمطالبة بإعادة بناء العراق على أساس المرجعية الدينية الإسلامية، اقتداء بالنموذج الإيراني، عوضاً عن خيار القومية العربية2.

وفي هذه المرحلة كانت القيادات الشيعية المعارضة للنظام العراقي السابق تحشد أتباعها أيديولوجياً ودينياً داخل مختلف المجموعات الشيعية، ولم تكن من بينها مكونات دينية أخرى، سواء من السنة أو من غيرها؛ لاختلاف النماذج، وتعمق هذا بعد تأسيس منظمة بد والمجلس الأعلى الإسلامي، إضافة إلى حزب الدعوة، حيث ساندت جميع هذه الأحزاب والمنظمات القوات الإيرانية ضد نظام صدام حسين، واستهدفت قيادات حزب البعث خلال حرب الخليج الأولى( 1980- 1988)[3].

## 2- العراق ما بعد 2003 وظهور الحكام الجدد الشيعة

بدأت مرحلة الحكم الفعلي للحكام من المرجعية الشيعية للعراق بعد فوزهم بالأغلبية البرلمانية في انتخابات يناير/كانون الثاني 2005، التي مثلت أول انتخابات لتكوين حكومة ديمقراطية بعد إسقاط نظام صدام حسين وغزو العراق في 2003. وقد عرفت هذه الانتخابات مقاطعة العراقيين العرب السنة، كما أظهرت قوة التترس الطائفي والانقسامات العرقية التي اخترقت وحدة الشارع العراقي وانحرفت بمسارات المرحلة الانتقالية نحو المزيد من الفوضى والفساد وزعزعة الأمن.

### أ) حيوية الفاعل السياسي ذي المرجعية الشيعية في (العراق الجديد):

استطاع ائتلاف الأحزاب الشيعية تحقيق أسبقية انتخابية، واختارت قيادات حزب الدعوة الإسلامية رئيس الوزراء، وتولّى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (SCIR) تعيين الوزراء بعد مشاورات دامت ستة أشهر لتكوين الحكومة العراقية الجديدة، غابت فيها التوافقات وطغت عليها الصراعات[4]. وصاغت هذه النخب السياسية المنتخبة الدستور في يوليو/تموز 2005،

---

2 Aziz, T. M. The Role of Muhammad Baqir Al-Sadr in Shii Political Activism in Iraq from 1958 to 1980. International Journal of Middle East Studies 25, no. 22–207 ,1993 ,02.

3 بريتي تانيجا، صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003، تقرير جماعة حقوق الأقليات الدولية، ترجمة عبد الإله النعيمي. https://goo.gl/eqFeA2

4 Rohda, David, 'Overview of America's Policy Towards Iraq: From the Clinton Years to the Sectarian War of 2008 ,'2006 http://musingsoniraq.blogspot.com/06/2002/overview-of-americas-policy-twardsh.

وصادقت عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2005، بتوازنات قوّة تسيطر عليها المجموعات الشيعية والكردية، لتظهر المجموعات السنية عنصراً معارضاً ومقاطعاً للدستور في الاستفتاء الشعبي منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2005.

أظهرت مسارات صياغة الدستور توافقات استراتيجية بين الشيعة والأكراد والأمريكيين، تمخض عنها انتخاب حكومة دستورية في ديسمبر/كانون الأول 2005، ودفعت بالعراق نحو مأسسة وتسييس الهوية، إلى الدرجة التي أوصلتها إلى موجات عنف شديدة وجماعية خلال الحرب الأهلية (2005-2008).

يرى العديد من الدارسين والباحثين أن انتشار ظاهرة العنف الطائفي، والتشديد السياسي المتزايد على الهوية الطائفية، ليست إلا امتداداً للغزو الدموي للعراق، وإعادة تقمّص اجتماعي للعنف الذي صاحب عملية إسقاط النظام بأشكال أكثر تطرفاً[5]، خاصّة أن الإدارة الأمريكية سعت لإعادة تشكيل مقوّمات وأسس الدولة الوطنية العراقية وتغيير مساراتها بشكل جذري؛ بالتأسيس بالقوة لما يمكن تسميتها (النيوليبرالية المتوحشة). وبينما كان السنة يفتقرون إلى الهوية الطائفية اللازمة للتعبئة السياسية الناجحة في العراق بعد عام 2003؛ برفضهم دولة المكوّنات الجديدة، واستخدام كلمة (السنّة) أو (المكوّن) علناً، فإن الأكراد والشيعة لم تكن لديهم مشاكل تُذكر في الإشارة إلى أنفسهم وفق طابع يدور حول الطائفة. وفي حين أنه كان بوسعهم استخدام الرموز أو الأساطير الكردية أو الشيعية لتعبئة جماهيرهم، لم تقم الزعامة السنّية بذلك، ولا كانت راغبة في اللجوء إلى مثل هذه التكتيكات. وفي نظام سياسي قائم على الهوية، عنى ذلك تراجع السنّة أمام نظرائهم الذين اكتسبوا شرعيتهم من خلال الطائفية[6].

### ب) غزو العراق والطابع الطائفي للمقاومة:

أنتج الغزو الأجنبي للعراق وعملية تغيير النظام بالقوة حراك مقاومة شعبية ضد المحتلّ الأمريكي ذات طابع طائفي، مكونة من مجموعات مسلّحة متناثرة، ومجموعات متمردة محسوبة على الطائفة السنية غير منضوية تحت هيكل قيادي واحد. أما العمليات ضد الأمريكيين التي نفذتها مجموعات شيعية مسلحة فقد اقتصرت على مدينة بغداد، ولم يكن من بين أهدافها

---

5 بريتي تانيجا ، صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003، مرجع سابق.

6 ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 3مارس/آذار 2016. https://goo.gl/Ci7W1H

إسقاط مشروع الاحتلال، إنما التمهيد لتغلغل الميليشيات وتعزيز النفوذ الإيراني؛ من خلال خلق حالة من عدم الاستقرار للقوات الأمريكية لضمان إخفاق العملية الديمقراطية التي يمكنها أن تؤسس لقوى وطنية لا تسمح بالهيمنة الشيعية المطلقة على السلطة في العراق، ويسجل للميليشيات وإيران نجاحهما في ذلك، فعلى العكس من المحافظات والمدن السنية، لم تشهد المحافظات والمدن الشيعية عمليات ضد قوات الاحتلال، ولم تحاصَر أو تُقصَف، باستثناء مدينة النجف؛ وفي حينها تدخلت القوات الأمريكية إلى جانب المجلس الأعلى الإسلامي الذي دخل في اشتباكات مع التيار الصدري لأسباب تتعلق باغتيال القيادي في المجلس الأعلى، عبد المجيد الخوئي، وتدخل الحرس الوطني، الذي كان آنذاك هو قوة الجيش بحكومة إياد علاوي، إلى جانب المجلس الأعلى الشريك في الحكومة، ما دعا لتدخل أمريكي بالتتابع إلى جانب الحكومة ضد جيش المهدي، وانتهى القتال بتسليم هذا الجيش أسلحته للأمريكيين في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

### 3- واقع التنوّع الطائفي والمذهبي للفاعلين السياسيين في العراق ما بعد 2003

عموماً بعد إسقاط النظام العراقي في 2003، وفي سياقات الاتجاه نحو إعادة بناء الدولة، ظهرت حقيقة التنوّع الاجتماعي والتعددية الطائفية كعنصر هشاشة وتهديد بوادر ورهانات الانتقال الديمقراطي. وقد نظرت جميع الأطراف السياسية الفاعلة في صيرورة ترسيخ نظام (العراق الجديد)، الذي تخللته العديد من الأزمات، وبالأخص الانقسامات الطائفية، إلى معطى التعددية اللغوية والدينية الإثنية والعشائرية، بالإضافة إلى القومية، كورقة ضغط على الخصوم من جهة أولى، وكآلية حشد وتعبئة شعبية في مرحلة الأزمات أو الاستحقاقات الانتخابية من جهة أخرى.

وفي ظلّ تراكمات التجربة التسلطية للنظام البعثي في الذاكرة الشعبية، سعت النخب العراقية للترويج لخطاب وخيارات سياسية ظاهرها تقاسم السلطة وباطنها تعميق الانقسامات العرقية والتترس الطائفي لدى كلّ فئات المجتمع العراقي، تمظهرت حدّتها في الحرب الأهلية[7].

لقد برهنت مسارات كتابة الدستور العراقي ما بعد 2003، ومأسسة النظام الديمقراطي، على هيمنة التترسِ الطائفي والتشكيكِ المتواصل في جوهر الوحدة الوطنية على أشكال التفاوض

7 Hamoudi, Haider & Chibil Mallat, 'Iraq at a Crossroads: Constitutional Review, Committee Fills Crucial Gaps', The Daily Star, 19 November 2009.

والمساومات السياسية بين مختلف الفاعلين، في ظلّ انتشار واسع للميليشيات، وغياب واضح لأجندات التوافق السياسي أو التنمية الاقتصادية[8].

ويرى العديد من المتابعين للشأن العراقي أن العوامل الرئيسية التي جعلت من الانقسامات العرقية أكثر قوة وديمومة، بغض النظر عن آثارها التخريبية في العملية الديمقراطية وبنية الوحدة الوطنية، تتمثّل في الآتي:

أولاً: المصالح الحزبية الضيقة وحدّة الاستقطاب الإيديولوجي التي تسببت في تشرذم المعارضة السياسية أمام حكم الأغلبية الشيعية (الإسلاميين/ القوميين/ اليسار/ الليبراليين) الذين تباينت مواقفهم حسب مرجعياتهم الإثنية والمذهبية[9].

ثانياً: تعدُّدُ الفاعلين المحليين وتزايدُ نفوذهم العسكري والسياسي؛ مثل مقتدى الصدر والسيستاني، والعودةُ القويّة للسياسيين السنة (ما بعد 2005)، كل هذا جعل العملية الانتقالية أكثر صعوبة وتعقيداً في ظلّ غياب الثقافة الدستورية وتقاليد تقاسم السلطة[10].

ثالثاً: لم تؤدِّ عملية تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة (the Coalition Provisional Authority)، في مايو/أيار 2003، إلى الحدِّ من واقع الارتجالية السياسية وغياب الاستراتيجيات القريبة والبعيدة المدى لمراحل ما بعد النزاع وتغيير نظام الحكم، بل كان التعويل الكامل على معارضة المهجر والمنفى بالتوازي مع الإقصاء الممنهج للأعضاء والفاعلين السياسيين في الداخل العراقي بتهم التخوين والتعامل مع النظام البعثي، وهذا أدى إلى أن تنطوي مسارات التحوّل الديمقراطي على تدخلات كبيرة من قبل صناع القرار الأمريكيين (إدارة الحاكم المدني السفير بول بريمر Bremer) في المؤسسات السيادية (الأجهزة الأمنية/ البرلمان/ النفط)[11]، ومن ثم عززت إشكاليات المراوحة بين السيادة الوطنية والتبعية للأجندات الأمريكية من واقع اللااستقرار السياسي وزعزعة الأمن، وهشاشة التوافقات، بالإضافة إلى انتشار العنف المسلّح والتشرذم بين العراقيين عامة.

8 Brown, Nathan J, 'Is Political Consensus Possible in Iraq?', Carnegie Endowment for International Peace, November, 2005. http://www.carngieendowment.org

9 Galbraith, Peter W. The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End. New York: Simon & Schuster, 2007.

10 Cole, Juan The Decline of Grand Ayatollah Sistani's Influence in 2007–2006. Die FriendensWarte 82, nos. 2007 ,83–67 :3–2.

11 Davis, Charles. "The Iraq War Never Ended: An Interview with Anand Gopal." Telesur, April 2016 ,23. https://goo.gl/pNfZB9

رابعاً: اعتمدت المواقف الأمريكية في إعادة بناء الدولة العراقية على تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية، بغية تحقيق مصالحها، وقد سعت لتحقيق ذلك من خلال التأسيس لمجلس الحكم العراقي (الانتقالي) (the Iraqi Governing Council) في 18 يوليو/تموز 2003، الذي تكوّن من 25 عضواً مختارين بشكل غير ديمقراطي وعلى أساس تركيبة ذات مكوّنات دينية وطائفية وعرقية (13 شيعة/ 5 سنة/ 5 أكراد/ وممثل واحد عن المسيحيين والتركمان)[12].

خامساً: واجهت التجربة الانتقالية العراقية سلبيات التوجه العام للإدارة الأمريكية والحكام الجدد القادمين من المنفى نحو مأسسة وترسيخ مركزية القرار السياسي؛ بإقصائهم جميع القوى المحلية القوية والمتنفذة ميدانياً، وإلهائهم بالصراعات الطائفية والمذهبية (ميليشيات/ عشائر/ مرجعيات دينية)[13].

## 4- دسترة التقاسم الطائفي للسلطة في النظام السياسي العراقي ما بعد 2003

يميل العديد من الدارسين إلى أنّ المشهد السياسي العراقي الجديد قد عكس تاريخية الصراع الطائفي الذي تتجاذبه ثلاث مجموعات متباينة طائفياً وقومياً ذات مشاريع أيديولوجية تتمثل في: القومية العربية المدعومة من السنة، والقومية الكردية والوطنية[14] العراقية للشيعة[15]. من الناحية النظرية احترمت جميع الأطراف المتدخلة في الشأن السياسي العراقي (الاتفاقية الدستورية) وما نتج عنها من تأسيس المجلس الرئاسي، والهياكل التشريعية والتنفيذية، بصيغتها الحرفية[16].

إلا أن الدستور لم يفصل في توزيع المناصب السيادية وفق الانتماء الطائفي أو العرقي، لكن اعتُمدت تقاليد العرف الدستوري، ووفقاً للديمقراطية التوافقية التي أساسها التفاهمات بين

[12] Rees, Ashley A. 'Why Consociationalism Has Not United Iraq', 2007. https://goo.gl/H9gb6Q
Galbraith, Peter W. The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End. New York: Simon & Schuster, 2007.

[13] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو/تموز 2006.

[14] لا يمكن حصر المشاريع الأيديولوجية في هذه النماذج فقط لأنه توجد تيارات أخرى ذات توجهات مختلفة داخل كل دائرة، سواء السنية العربية أو الكردية أو الشيعية، وبالنسبة للأخيرة فالمقصود بالوطنية التصور المعارض لفكرة الأممية التي تعبّر عنها ولاية الفقيه والتبعية لإيران، لذلك كان شيعة العراق على مستوى الخطاب يؤكدون البعد الوطني في أفكارهم وبرامجهم، بغض النظر عن مدى تطابقه مع الواقع.

[15] Kirmanj, Sherko. Identity and nation in Iraq. Lynne Rienner Publishers, Incorporated, 2013.

[16] Bazzi, Mohamad. The Sistani Factor: How a Struggle Within Shiism Will Shape the Future of Iraq. Boston Review, August 2014 ,12. http://bostonreview.net/world

رؤساء الكتل السياسية الرئيسية، كان توزيع الرئاسات الثلاث؛ الجمهورية والوزراء ومجلس النواب، على أساس أن يكون رؤساء الجمهورية المتعاقبون على حكم العراق من الأكراد، وأن يكون هناك نائب للرئيس شيعي واحد ونائب ثان عربي سني، في حين كان كل رؤساء الوزراء في جميع الحكومات المتعاقبة منذ انتخابات 2005 من الطائفة الشيعية، ورؤساء مجلس النواب من العرب السنة.

ولكن الأهم من ذلك أن العملية السياسية للانتقال الديمقراطي ولدت دستوراً غير متماسك؛ لاحتوائه على صيغ مبهمة يمكن تفسيرها بأكثر من معنى، وهي مستوحاة من أنظمة الحكم الفيدرالية المركزية والتوافقية. بعبارة أخرى، سيظل تفسير القانون المتعلق باتخاذ القرار بين جميع مراكزه في المشهد السياسي العراقي على مستوى دوائر الحكومة المركزية أو المحافظات أو المجالس المحلية مصدراً للارتباك والنقاش الحاد بين مختلف الفاعلين السياسيين.

كذلك، فإن مسألة تقسيم الموارد بين الدولة الاتحادية والمناطق أو المحافظات من شأنها أن تزيد حالة التوجس الطائفي والمناطقي من التنمية غير المتكافئة بين المناطق ذات الأفضلية النفطية وغيرها من المدن، وهو ما أسهم في زيادة التنافس بين النخب من أجل السيطرة على الموارد والمواقف داخل الهيكل الجديد للدولة العراقية.

من المهم الإشارة إلى أنه في سياق الانقسام السياسي، وغياب الدوائر الانتخابية والدعم الشعبي للأحزاب السياسية ورجال الأعمال السياسيين، ولا سيما بالنسبة للطبقة التي عاشت بالمنافي سابقاً، تكون سياسات الهوية الطائفية أحسن استراتيجيات التواصل السياسي؛ لقدرتها على استقطاب الدعم الشعبي والحشد للشرعية بسرعة. ويظهر هذا المعطى جليّاً لدى المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، وكذلك حزب دعوة، حيث استطاعا استمالة المجموعات الشيعية بمقولات المظلومية، أي التاريخ النضالي ضد البعثيين، وكذلك تحفيز مشاعر الانتماء والاختلاف الطائفي عن الآخر، أي العدو السني، بهدف الاستحواذ على مشروعية التمثيل السياسي الاجتماعي لهذه المجموعة الطائفية[17].

وتلك الاستراتيجية ذاتها اتبعتها قيادات سنية عديدة، مثل عدنان الدليمي من جماعة الإخوان المسلمين، أو طارق الهاشمي في الحزب الإسلامي العراقي، وهو يمثل فرعاً آخر لجماعة

[17] Feldman, Noah, and Roman Martinez. "Constitutional Politics and Text in the New Iraq: An Experiment in Islamic Democracy." Fordham Law Review 75, no. 2006 ,920–883 :2.

الإخوان المسلمين في العراق، وزعماء آخرين، بمراهنتهم على الخلاف المذهبي والكراهية لاكتساب استحقاقات ومصالح سياسية، في حين كان انتقادهم للتقاسم الطائفي للسلطة يدور حول نقص الحصص السنية لا حول مخاطر الطائفية ذاتها[18].

لعلّ أحد تمظهرات التناقض في النموذج العراقي منذ بدايات الانتقال الديمقراطي، يتمثّل بالأساس في رفض حركتين إسلاميتين: شيعية يمثلها التيار الصدري، وسنية تمثلها هيئة علماء المسلمين- تمثلان غالباً النخبة المحلية وتتمتعان بتأييد شعبي قوي- القبول بالعملية السياسية التي تقودها الإدارة الأمريكية.

وفي الواقع، فإن التيار الصدري شارك في العملية السياسية في الحكومة المركزية ومجلس النواب منذ تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة برئاسة نوري المالكي في عام 2006، وفي التجديد للمالكي بين عامي 2010 و2014، وفي حكومة حيدر العبادي بين عامي 2014 و2018، وفي حكومة عادل عبد المهدي التي شُكلت في أغسطس/آب 2018، ولم يتخلف التيار الصدري عن المشاركة بوزراء في كل تلك الحكومات، إضافة إلى أعضاء في مجلس النواب بدوراته الأربع.

وقد حرصت القيادات العراقية- على الرغم من قدراتها على الحشد الطائفي- على الترويج لمواقف سياسية ذات طابع قومي وخطاب الوحدة الوطنية، ولكن في الناحية الأخرى من المجتمع السياسي العراقي الانتقالي، كانت المجموعات السياسية المختلفة، والتي تمثل في الغالب المعارضة التي جاءت من المنفى وتفتقر إلى الدعم الشعبي القوي، تعمل بجديّة على تعزيز الطائفية العرقية للحياة السياسية[19].

## ثانياً: مقوّمات تجربة الشيعة في الحكم ما بعد 2003 وتحدياتها

لم ترتبط عملية تشكيل الحكومة الجديدة، ما بعد سقوط نظام صدام حسين، بهيمنة العنصر الشيعي فحسب؛ بل أيضاً بازدياد نفوذ إيران، كما ظهر في انتخابات 2005؛ حيث استطاعت الكتلة الشيعية (الائتلاف الوطني العراقي) الحصول على الأغلبية البرلمانية والسيطرة على مراكز القرار في الدولة من خلال تولي العديد من قيادات حزب الدعوة

18 Thomas Erdbrink, As Sunni Militants Threaten Its Allies in Baghdad, Iran Weighs Options, New York Times, June 2014 ,12.

19 Davis, Charles. "The Iraq War Never Ended: An Interview with Anand Gopal." Telesur, April 2016 ,23. https://goo.gl/pNfZB9

والمجلس الأعلى الإسلامي لمناصب وزارية سيادية[20].

من المهم الإشارة إلى أن التعويل على المكوّن الشيعي في العراق مع استراتيجيات ممنهجة لتهميش العرب السنة قد غلبت على الأجندات الأمريكية منذ بداية مرحلة ما بعد الغزو وإسقاط النظام، ومع ذلك واجهت بعض المشاريع- تحديداً تلك المتعلقة بصياغة الدستور ونقل السلطة- معارضة من المرجعية الدينية الشيعية (علي السيستاني)، من جهة أولى، إذ كان يرى أنها لا تلبي طموحاتهم، ونظراً لموقعه المهم في الساحة الدينية والاجتماعية فقد سعت جل الأطراف لاسترضائه والحصول على دعمه لخيارات المسار السياسي الانتقالي؛ بهدف إضفاء الشرعية وضمان رضا جزء كبير من الشارع العراقي والنخبة السياسية (الشيعية)، من جهة أخرى.

### 1- المقاربة السياسية (الشيعية) في العراق

لا شك أن الانقسامات العرقية الطائفية في العراق لها جذور تعود إلى ما قبل 2003؛ فحملة السلطة على الأكراد في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وقمع صدام للاحتجاجات الشيعية الجنوبية بعد حرب الخليج عام 1991، كانت ذات أهمية خاصة في حشد الهويات العرقية والطائفية وتسييسها. ولكن في مرحلة ما بعد صدام، حصل انفلات طائفي ومأسسة لنظام المحاصصة، وهو ما تمظهر في تقسيم المسؤوليات الحكومية ومؤسسات الدولة بين الكتل الطائفية الانتخابية، وما ترافق معها غالباً من صراعات ومساومات حول الوزارات السيادية إلى درجة احتكارها (الداخلية/ الأمن/ النفط)[21].

#### أ) الانقسام الطائفي خيار استراتيجي في العراق

عقب الانسحاب الأمريكي من الساحة العراقية ازداد حضور النخبة السياسية الشيعية، وكذلك الميليشيات، في سياق ظهور خطر تنظيم الدولة (داعش)، المحسوب على إيديولوجيا الفكر السّني. وقد تبنت القيادات الشيعية العراقية، مثل نوري المالكي، بصفته رئيساً للوزراء بعد انتخابات 2010، خيار مواجهة القوى السنية وتفكيكها، وعزل أو اغتيال الضباط السنة والأكراد، واستبدالهم بقيادات شيعية موالية لإيران.

أدت السياسة الطائفية للمالكي إلى تصاعد منسوب الاحتقان وعدم الرضا في الشارع

20 Beaumont, Peter, 'Ten Years After Saddam', The Observer, The New Review, 17 March 2013.

21 Caroleen Marji Sayej, Patriotic Ayatollahs: Nationalism in Post-Saddam Iraq, Cornell University Press, 2018.

العراقي، تمظهر بالأخص في المظاهرات الحاشدة واحتجاجات كبيرة في المحافظات السنية (الأنبار ونينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى والأحياء السنية من العاصمة)، بداية في ديسمبر/كانون الأول 2012، ثم تحوّلت إلى الحل العسكري في أبريل/نيسان 2013 بعد غارة شنتها القوات الأمنية الحكومية على المتظاهرين في ساحة اعتصام قضاء الحويجة بالقرب من كركوك.

وكانت ردود الفعل هذه امتداداً للحملات المناهضة لحكم المالكي الطائفي، الذي حاول التغطية على ممارساته بتجاوز الخطاب الطائفي، خاصة في الحملات الانتخابية، وهو ما كان تكتيكاً أكثراً من كونه استراتيجية، فقد تخلت الكتلة الشيعية الانتخابية (دولة القانون)، التي أسسها، نسبياً عن الاستقطاب الإيديولوجي والنبرة الطائفية في مقابل خطاب منسجم أكثر مع القضايا الوطنية؛ على الرغم من أنها لا تعدو أن تكون آنذاك مجرد تجمع طائفي للمنظمات الشيعية مع أحزاب الأقليات الصغيرة أو شخصيات محلية وعشائرية بارزة[22].

وفي انعكاس لهذه الأولويات الجديدة صار مثلاً رئيس الوزراء (المالكي) يتفاخر بحملته العسكرية ضد الميليشيات الشيعية في الجنوب عام 2008، ويستخدم الخلاف- الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة- مع الأحزاب الكردية بشأن مسألة النفط ومنطقة كركوك، رغم أن الموضوع في الحالتين لم يخرج عن إطار التنافس على السلطة وتقاسم الموارد.

وفي المحصلة، سعت مختلف الأطراف إلى توظيف المتغير الطائفي بالتركيز عليه أو تهميشه وإدانته كأداة استقطاب انتخابية تلاعبت بالمزاج الانتخابي للمواطن العراقي؛ بدليل أن (المالكي) الفائز بمنصب رئاسة الوزراء أعاد إنعاش سياسة الهوية الطائفية والمراهنة على شبكات العنف الطائفي للسيطرة على المجتمع والدولة[23].

وهناك من الأكاديميين والمراقبين الاستراتيجيين من يذهب إلى أن أبرز عوامل ظهور تنظيم الدولة (داعش) يتمثل في الاستبعاد السياسي لسنة العراق خلال حكم رئيس الوزراء نوري المالكي، من 2006-2014، والتوترات الطائفية التي استثمرتها قيادات التنظيم للتجنيد وإعادة تحديد توازنات القوة داخل المشهد السياسي العراقي.

---

22 Zaida Al-Ali, Maliki has only himself to blame for Iraq's crisis, Iraq Between Maliki and the Islamic State, 9 July 2014, Middle East Political Science. https://goo.gl/4HQCoz

23 Bertelsmann Stiftung's transformation Index 2016, Iraq Country Report, 2016. https://goo.gl/FqwAJb

لا ينفي ذلك أن الاستقطاب الطائفي الحاد، كورقة ضغط انتخابية، بدأ بالتراجع، وأن المفهوم الضيق للاستقطاب الطائفي الذي استعملته النخبة الشيعية أكثر من ست سنوات (2003-2010) قد أضرّ بمصالحها وشرعيتها لدى الناخبين؛ وهذا ما أظهرته انتخابات 2010 التي تقدمت فيها القائمة العراقية الوطنية، التي يقودها إياد علاوي (شيعي علماني)، وقد انضوت ضمنها مكوّنات سياسية قومية وعلمانية ذات مرجعيات مختلفة (شيعة/ سنة/ كردية)، كما دعمتها العديد من المنظمات والحركات السنية[24]، وحصلت على ما يقارب 49٪ من أصوات الناخبين بعد أن تبنت الشعارات المناهضة للطائفية لترسيخ مفهوم مركزية وعلوية الوحدة الوطنية والانتماء للدولة العراقية. ولاحقاً تراجعت نسبة التصويت في الانتخابات الأخيرة (2018)، لتعكس بشكلٍ ما رفضاً للأحزاب السياسية المشكلة للعملية السياسية. وأبرز الأدلة على ذلك لجوء الأحزاب السياسية للتزوير في تلك الانتخابات، وهو ما يعكس فقدانها لشعبيتها. على أن ذلك يجب ألا يدفع إلى المبالغة في رسم صورة وردية عن التحوّلات في المزاج الشعبي، فالقوائم الانتخابية ذات النفَس الطائفي، الشيعي أو السنّي، ما زالت تحصد عدداً لا يستهان به من الأصوات، على الرغم من تراجعها كثيراً مقارنة بالدورات البرلمانية الثلاث الفائتة[25].

### ب) الحكام الشيعة وأزمة الثقة

يرى ما يقارب 95% من العراقيين أن النخبة السياسية والأحزاب الفاعلة هي المسؤولة الأولى عن الوضع المأزوم وإعاقة المصلحة العامة؛ بسبب مراهنتها على الانقسام الطائفي الذي وظفته واستثمرته قيادات تنظيم الدولة (داعش) في مراحل متقدمة لإضفاء المشروعية والتعبئة للانتهاكات والمجازر[26] التي تعرض لها العرب السنة. ومن ثم فإن تقاسم السلطة طائفياً مثّل تقويضاً للديمقراطية في ظلّ ترسخ ظروف المصالح الفئوية للأحزاب، إلى درجة أصبح الفساد الهاجس الذي يقلق العراقيين- كما جاء في استطلاعات الرأي العام- أكثر من التهديد الأمني

---

24 مصطفى صلاح، التدخل الإيراني في العراق: آليات السيطرة وحدود الدور، المركز العربي للبحوث والدراسات، 1 أغسطس/آب 2018. http://www.acrseg.org/40853

25 عصام خفاجي، انتخابات 2018 النيابية في العراق: بين الطائفية والوطن، بدائل سياسات، مبادرة الإصلاح العربي، 12 /2018/07. https://goo.gl/CbHm1e

26 Paul Staniland, Will ISIS cohere or collapse, 9 July 2014, Middle East Political Science. https://goo.gl/4HQCoz

لتنظيم الدولة (داعش)؛ فقد انخفضت نسبة العراقيين الذين اعتقدوا أن الأمن هو القضية الرئيسية التي يتعين على الحكومة معالجتها من 61٪ إلى 48٪، في حين ارتفعت نسبة الذين يرون أن الفساد هو الشاغل الرئيسي من 34% إلى 43%. وبحلول أوائل عام 2016 رأى 76٪ من العراقيين أن الفساد يزداد سوءاً، واعتقد 82٪ (مقارنة بـ 65٪ فقط قبل بضعة أشهر) أن البلاد تتحرك في الاتجاه الخاطئ (ومن ذلك 68٪ من الأكراد)[27].

تأسيساً على ما سبق يظهر أنه منذ اليوم الأول للاحتلال الأمريكي شُكلت الحكومة العراقية على أساس المحاصصة الطائفية، كمَا تضمنت نخبة سياسية قضت معظم سنواتها بالمنافي، وهو ما قلص من إمكاناتهم المهنية وخبراتهم وقدراتهم على إدارة شؤون الدولة في مرحلة ما بعد صدام حسين. وقد سيطرت الأحزاب السياسية الشيعية على العديد من مؤسسات الدولة دون تقديم حلول بديلة لأخطاء المرحلة البعثية أو ترسيخ مبادئ الشفافية والديمقراطية خلال المرحلة الانتقالية. وتراجعها بين الفينة والأخرى عن الخطاب الطائفي أو الصراع داخل البيت الشيعي نفسه لم يكن في كثير من الأحيان تعبيراً عن تغير في الرؤى بقدر ما كان يعكس اعتلالات العملية السياسية ونتيجة من نتائجها، والأكثر من ذلك أن الحكومات مارست العنف على مطالب الإصلاح السياسي على غرار ما حصل في مواجهات عدّة بين المتظاهرين والدولة العراقية، لجأ فيها الحكام الشيعة (رئيس الوزراء المالكي) إلى توظيف بطش الأجهزة الأمنية ومجموعات من البلطجية لقمع الاحتجاجات، وهو ما تسبب في مقتل العشرات، مثلما حصل في يوم الغضب ببغداد (25 فبراير/شباط 2011).

وعلى الرغم من أن الربيع العراقي بدأ ينحسر بعد الخامس والعشرين من فبراير/شباط 2011، فإن قمع أجهزة المالكي الأمنية استمرت إلى صيف 2011 ضد المثقفين وجزء من وسائل الإعلام، متهماً إياهم بخدمة أجندات ومؤامرة دولية، وقد استمرت الحملات التعسفية ضد المتظاهرين بالتنكيل، وتشويه السمعة، والاعتقالات، وبالأخص عندما تعاون صناع القرار الشيعة بالعراق مع العديد من الأحزاب السياسية ومرجعيات دينية مؤثرة لاحتواء إمكانيات اندلاع ربيع عراقي وزعزعة نظام احتكار السلطة في أواخر 2011.

## 2- المآلات الاقتصادية والاجتماعية لإدارة الشأن العام

27 Mieczysaw P. Boduszyñski, Iraq's Year of Rage, Journal of Democracy, National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University Press. Vol17, N 4. October 2016. https://goo.gl/WCJhpy

### أ) الحصيلة الاقتصادية لخيارات الحكام الشيعة

كان الاستيلاء على الثروات الطبيعية وإدارة عائدات النفط العراقي من أبرز أولويات إدارة جورج بوش الابن في العراق منذ الأيام الأولى لإسقاط النظام، وهو ما جعل توفير الموارد المالية لإعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة من طرف مجلس الحكم الانتقالي مهمة شبه مستحيلة، خاصة أن العراق يحتاج إلى ما يقارب 55 بليون دولار لتجاوز مرحلة التأزم الاقتصادي آنذاك. وتولت العديد من الأطراف الدولية، مثل البنك الدولي، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التخطيط لبرامج إعادة الإعمار اقتصادياً التي تطوّرت إلى مبادرات دولية برعاية الأمم المتحدة تحت تسميات (مؤتمر المانحين الدوليين للعراق) في مدريد، المنعقد في أكتوبر/ تشرين الأول 2003.

وكانت الحسابات الخاطئة لإدارة الرئيس بوش بخصوص مرحلة ما بعد الغزو العراقي، التي تزامنت مع مستويات ضعيفة من الاستثمارات بسبب ضعف الدولة، والارتخاء الأمني، والانقسام السياسي، وظهور الميليشيات، وتعدّد الضغوط الخارجية، إلى جانب تدمير البنية التحتية العراقية، قد عرقلت فعلياً مخططات التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي[28].

وفي واقع الأمر فإن سياسات التنمية والإصلاح التي أقرها (مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية) (Office for Reconstruction and Humanitarian Assistance) والخطط التي صيغت، لاقت كثيراً من التحفظات السياسية؛ نتيجة الفوضى بعد سقوط النظام وتقويض أسس الوحدة الوطنية بترسيخ المحاصصة الطائفية[29].

وفي المجمل لم تتخذ هذه المؤسسة الدولية في سبيل إعادة إعمار العراق تدابير شاملة ومنسقة للتنمية الاقتصادية، خاصة مع انتشار مظاهر الانفلات والفساد وضعف البيروقراطية، على الرغم من استراتيجياتها الهادفة لتغيير النظام ومن ثمّ إصلاح الدولة؛ ومع هذا فإن السياسات النيوليبرالية التي اعتُمِدت لمساندة الانتقال الديمقراطي وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، بضغوط من المؤسسات الدولية المانحة، لم يزد فقط من إرباك الأجندات التنموية في العراق، بل أيضاً من تسريع عملية نقل السلطة للحكومة الانتقالية المكوّنة أساساً من نخب المهجر30،

28 Galbraith, Peter W. The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End. New York: Simon & Schuster, 2007.

29 Rees, Ashley A. 'Why Consociationalism Has Not United Iraq', 2007 https://goo.gl/H9gb6Q

30 Beaumont, Peter, 'Ten Years After Saddam', The Observer, The New Review, 17 March 2013.

وشراسة الصراعات الداخلية، وتقاطع المصالح بين العديد من الجهات الإقليمية التي جعلت الواقع الاقتصادي أكثر تدهوراً، وسمحت بتدخل طويل الأجل للولايات المتحدة الأمريكية في المشهد السياسي العراقي؛ بحجة افتقار العراقيين إلى القدرة على التوافق في إنشاء المؤسسات الدستورية وكذلك إدارة الشأن العام دون الوصاية الأمريكية المباشرة[31].

اعتمدت سلطة التحالف المؤقتة ذات الخبرة المحدودة بالمجتمع العراقي ومنواله الاقتصادي، على الأجندات الأمريكية المسقطة لإعادة الإعمار، بالتوازي مع التهميش شبه الكلّي للملاكات والخبراء المحليين، وهو ما زاد من الهوة بين العراقيين والسلطة الجديدة من جهة، وانتشار أكبر لظاهرة الفساد وسوء التصرف في الأموال العامة، من جهة أخرى. كذلك استنزفت البرامج الاقتصادية مثل (النفط مقابل الغذاء) عائدات النفط العراقي، فضلاً عن إهدار إيرادات صندوق تنمية العراق (تحت إشراف الأمم المتحدة) في أواخر 2004. وعلى سبيل المثال، أنشأت منظمة الأمم المتحدة- بموجب قرار مجلس الأمن رقم -1546 مؤسسة جديدة (المجلس العراقي للمشورة والمراقبة) بهدف الترشيد والتدقيق في أشكال إنفاق الأصول العراقية في ظلّ انتشار للمحسوبية والافتقار إلى القدرة الإدارية[32].

وقد صرَّح وزير النفط العراقي السابق، الدكتور عادل عبد المهدي، في مؤتمر صحفي في بغداد نُشر في العربي الجديد بتاريخ 23 أغسطس/آب 2015، أنه خلال 12 عاماً منذ عام 2003، بلغت الميزانية العامة العراقية 850 مليار دولار من عائدات النفط، ولكن من هذا المبلغ «فقدنا 450 مليار دولار بسبب سوء الإدارة ودون معرفة أين ذهبت».

ويرى العديد من الخبراء أنّ إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتوجيهه نحو المنظومة النيوليبرالية، بإصدار ما يقارب 100 أمر حكومي للخصخصة والإصلاح الاقتصادي، قد فتح مجال الأسواق العراقية واسعاً أمام احتكار الشركات الأجنبية واستحواذها على الموارد العراقية بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1483 لعام 2003، وبهذه الطريقة خضعت الاستثمارات والسوق العراقية لأشكال متعددة من التسييس والمفاضلة حسب مستويات القرب من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وهو ما جعل النظام الاقتصادي غير ناجع، تحتكره نخبة صغيرة.

31 Caroleen Marji Sayej, Patriotic Ayatollahs : Nationalism in Post-Saddam Iraq, Cornell University Press, 2018.

32 Orjuela, C. 'Corruption and identity politics in divided societies', Third World Quarterly, -753 ,(5)35 2014 .769. https://goo.gl/KuTD6U

ب) الآثار الاجتماعية للخيارات الشيعية في الحكم

يعكس خروج آلاف العراقيين إلى الشوارع للاحتجاج في عام 2015، وأيضاً 2016، وفي 2018، على المحسوبية، والفساد، وبالأخص الفشل في إدارة الدولة، تعبيراً صريحاً عن امتعاضهم من النظام السياسي للمحاصصة الطائفية بالأساس.

رأى كثيرون أن هذه الاحتجاجات الشعبية إعادة إحياء لحراك 2011 المتأثر بموجة ثورات الربيع العربي، وأيضاً ردود فعل غاضبة على الأزمة الاقتصادية بعد تراجع أسعار النفط وعجز الدولة العراقية أمام فظائع تنظيم الدولة. كما عبرت احتجاجات 2015 عن النزعة الإصلاحية لدى كثير من فئات المجتمع العراقي الذي تقوده مجموعات من الفاعلين والمؤثرين بالمجتمع المدني، ولهذا نادوا بتقويض أسس نظام المحاصصة الطائفية بصلاحياته المطلقة والمشجعة على الفساد والإقصاء.

وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات حرصت على اختزال مطالبها في الضرورات المعيشية والحرب على الفساد فإنها أظهرت مواقف شعبية ونخبوية رافضة لأجندات الأحزاب الشيعية التي جعلت من اجتثاث البعث (de- Baathification) وسيلة لمعاقبة السنة (de-sunnification) بشكل ممنهج، وتهميشهم من الحياة السياسية والاقتصادية[33]. وفي ذات السياق الاحتجاجي وجهت العديد من القوى المجتمعية اتهامات للأحزاب الشيعية بالتحريض على الصراع الطائفي الذي دار بين عامي 2006 و2008 حيث كان للميليشيات التابعة للأحزاب الشيعية أدوار قيادية وحاسمة، وكذلك في السنوات الأخيرة من الحكم الطائفي لرئيس الوزراء المالكي.

وبذلك عرف العراق لحظة تحوّل في المسار السياسي لما بعد 2003 عندما توَحدت مجموعات المجتمع المدني المشتتة مع الحراك الشعبي العفويّ في احتجاجات مطالبة بالتغيير الجذري، إلى درجة إقالة الوزراء الفاسدين في كل الأقاليم والمحافظات العراقية (سنية/ شيعية وكذلك كردستان) باستثناء تلك الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة (داعش). وتجددت الاحتجاجات الشعبية خلال صيف 2018 بمحافظة البصرة الجنوبية، بمطالب معيشية (الماء/ الكهرباء/ العمل)، وكذلك بمؤاخذات حول أشكال الحكم الحالي وانتشار الفساد السياسي

33 Mieczysaw P. Boduszyński, Iraq's Year of Rage, Journal of Democracy, National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University Press. Vol17, N 4. October 2016. https://goo.gl/WCJhpy

والمالي.

ويبدو لأول وهلة أن هذه الاحتجاجات في أكبر وأغنى المدن العراقية لحظة التحوّل الثانية والأخطر في مسار العراق ما بعد 2003، حيث تعرضت مقار العديد من الأحزاب السياسية الشيعية وغيرها، بالإضافة إلى القنصلية الإيرانية، للحرق والتخريب. وازدادت نبرة التمرد الشعبي؛ من التشكيك في جدوى القيادة الشيعية وفك الارتباط مع الوصاية الإيرانية على شؤون العراق، إلى المطالبة بمستويات أكبر للاستقلالية الاقتصادية والسياسية لمحافظة البصرة عن بيروقراطية الدولة المركزية[34].

تطورت حالة التذمر من الواقع السياسي العراقي والفشل الغالب على إدارة الشأن العام إلى درجة كبيرة، لتظهر دعوات جدية بخصوص حق أهل البصرة في الحكم الذاتي، حيث وقّع، في أواخر شهر يوليو/تموز 2018، أعضاء مجلس محافظة البصرة على المطالب وأرسلوها للسلطة ببغداد المتهمة بالعجز والمماطلة في تفعيل تشريعات اللامركزية، وعقد رئيس الحكومة الجديدة، عادل عبد المهدي، بعد تسلمه منصبه، لقاءات مع ممثلي الحركة الاحتجاجية في البصرة.

### 3- تأثير القوى الأجنبية في خيارات الحكام الشيعة وارتهان القرار السيادي العراقي

سمح الغزو الأمريكي للعراق في 2003 بتقوية الحضور الإيراني في بلاد تشهد مرحلة انتقالية تعمّها فوضى الاقتتال الداخلي وبطش القوى الاستعمارية بحجج تصفية الموالين للنظام البعثي أو القضاء على المجموعات الإرهابية[35]. أصبحت إيران من أبرز المتدخلين في إدارة الشأن العراقي الانتقالي، والمتحالفين مع الحكام الجدد لإعادة تحديد أولويات وخيارات الحكومة التي شُكلت تحت وصاية التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بما يتناسب مع أهداف السياسات الإيرانية الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية.

#### أ) تأثير الفاعل الإيراني في خيارات الحكام الشيعة العراقيين:

تدور أبرز الأهداف الاستراتيجية للقيادة الإيرانية في مرحلة ما بعد سقوط بغداد 2003

---

34 Benjamin Isakhan & Peter E.Mulherin, After the big protests in Basra, what's next ?, Monkey Cage, The Washington Post, September 2018/21. https://goo.gl/q4kzYY

35 Caroleen Marji Sayej, Patriotic Ayatollahs : Nationalism in Post-Saddam Iraq, Cornell University Press, 2018.

بالأساس حول تشكيل كتلة سياسية شيعية مهيمنة، وكذلك تدريب الميليشيات الشيعية الموالية لها وتمويلها ومساندتها. ويبدو جليّاً أنّ الثقة التي منحتها الإدارة الأمريكية لعبد العزيز الحكيم، بصفته أحد القيادات الشيعية البارزة في المجلس الأعلى الإسلامي، وأحد أهم الشخصيات الخمس المكوّنة لمجلس الحكم الانتقالي، هي بالأساس اعتراف أمريكي بأهمية الدور الإيراني في العراق ما بعد صدام حسين.

وقد تعمّق التأثير الإيراني في المشهد السياسي العراقي خلال السنوات الأولى للانتقال، وازداد قبيل الموعد الأول للانسحاب الأمريكي في 2010 بسعي حثيث لضمان أغلبية شيعية في الحكم، بالإضافة إلى ظهور قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، كمفوّض مع صناع القرار العراقيين حول التوجهات الكبرى للحكومة خلال المرحلة التالية[36].

وظفت إيران أيضاً القوة الناعمة؛ بتدخلها في تشكيل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، وكذلك تعزيز قوتها العسكرية ميدانياً عندما فرضت منظمة بدر/الجناح العسكري، الجماعة الأقوى، في وزارة الداخلية العراقية. لعله بدا واضحاً منذ البداية أن هذا النفوذ السياسي والعسكري يساعد إيران على الضغط والتفاوض مع القوى الأجنبية المهيمنة على المشهد السياسي العراقي، في الصراع الحاصل حول البرنامج النووي الإيراني، لذلك عُيِّن العديد من قيادات ميليشيا بدر في مناصب عليا في الحكومة العراقية، وبالأخص كقيادات أمنية متنفذة في وزارة الداخلية التي رأَسها آنذاك باقر جبر صولاغ، وهم من المتهمين بالتورط في الانتهاكات والتطهير العرقي ضدّ العراقيين السنة[37]. كما تصاعدت سيطرت (ميليشيا جيش المهدي) بقيادة مقتدى الصدر على المشهد الأمني بداية من سنة 2005، على نحو متزايد، كجزء من أجندات إيرانية، وهو ما أسهم في اضمحلال مفهوم الدولة المركزية في العراق. ومما ساعد على ذلك أن عملية الانتقال الديمقراطي في العراق لم تقطع مع تراكمات تجربة الحكم التسلطي للنظام البعثي، بل اختارت جميعُ الأطراف الفاعلة تقريباً تطويع ميليشيات مسلحة للوصول إلى النفوذ السياسي وحماية مصالحهم، وبذلك كان للعديد من الميليشيات المسلحة الشيعية دور حيوي في تقويض الاستقرار السياسي والأمني لعراق ما بعد 2003، وفي

---

36 Visser, Reidar, 'Ethnicity, Federalism and the Idea of Sectarian Citizenship in Iraq: A Critique', International Review of the Red Cross, Vol.89, No.868, December, pp.2007 .822-809.

37 James Rupert, Secret Death Squads Feared among Iraq's Commandos, The Seattle Times, November 2005 ,17. https://goo.gl/xNYQF1

ضمان تبعية النخب السياسية للجانب الإيراني، بالإضافة إلى عملها كقوات بالوكالة في مراحل التصادم أو المساومات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

في ظل غياب الرغبة السياسية في تثبيت التجربة الديمقراطية الناشئة استطاعت الأجندات الإيرانية تشتيت النخبة العراقية طائفياً وعرقياً، بما قوّض مشروع بناء دولة الوحدة الوطنية في سياق تنامي قوة المجموعات الشيعية المسلحة المرتبطة بإيران، مثل عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، وميليشيا اليوم الموعود، خاصة في مرحلة ما بعد 2008، وهي الامتداد التنظيمي لجيش المهدي، الذي أعلن قائده مقتدى الصدر حله وتفكيكه، وبذلك الإعلان انتهت الحرب الأهلية والقتل الطائفي الذي تعرض له العرب السنة بين عامي 2006 و2008.

أظهر التغلغل الإيراني ميدانياً ومجتمعياً عمّق تجذّره مع انتشار خطر تنظيم الدولة (داعش) في العراق وسوريا، عندما تدخلت قوات الحرس الثوري الإيراني لمساندة حكومة المالكي بإرسالها قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، للتشاور مع القيادات العليا للجيش العراقي بهدف دحر تنظيم الدولة، الذي استولى على أجزاء واسعة من محافظات غربي وشمال غربي العراق في يونيو/حزيران 2014.

لقد تعمّقت مسألة الانقسام الطائفي والإثني وازدادت سطوة التترس الطائفي بسبب المجازر التي اقترفها تنظيم الدولة (المحسوب على الجانب السني) التي مهّدت للتطبيع (المجتمعي) مع الحضور الإيراني الشيعي لدى جزء من الرأي العام المحلي والدولي[38]. وهكذا حملت الحرب على إرهاب تنظيم الدولة إعادة تأسيس للحضور الإيراني، وصورتها دولياً، خاصة أنها جنّدت ميليشياتها الشيعية بتزكية كاملة من المالكي، وأيضاً آية الله السيستاني لمحاربة داعش، إلى جانب تكوين هيئة الحشد الشعبي بقيادة فالح الفياض.

### ب) تأثير الفاعل الأمريكي في خيارات الحكام الشيعة:

تَعُد الولايات المتحدة الأمريكية، مثل إيران، دولةَ العراق ذات أهمية استراتيجية ومكانة حيوية للاستقرار الإقليمي والدولي، ليس فقط لأنها تحتوي على ثاني أكبر احتياطيات نفطية عالمياً، بل أيضاً للتنوّع الطائفي والعرقي داخل تركيبتها الاجتماعية الذي بالإمكان استثماره

---

[38] مصطفى صلاح، التدخل الإيراني في العراق: آليات السيطرة وحدود الدور، المركز العربي للبحوث والدراسات، 1 أغسطس/آب 2018. http://www.acrseg.org/40853

من خلال علاقات الصدع والصراع بين الشيعة والسنة أو بين الأكراد والعرب كورقة ضغط وهيمنة على كل المنطقة.

لطالما عدَّت الدبلوماسية الأمريكية العراقَ حجرَ الزاوية لضمان مصالحها في المنطقة العربية وترسيخ نفوذها الدوليّ؛ إلا أنها لم تستطع تطويع الحالة العراقية بعد احتلالها في 2003، أو الالتزام بأجندات الإصلاح والتغيير الوهمية التي روّجت لها، من مثل الديمقراطية[39].

وقد مثلت مجموعات المقاومة المسلحة للاحتلال هاجساً لأمن القوات الأمريكية المنتشرة بالعراق، ثمّ ظهر المنافس الإقليمي الأول إيران، المدعوم ميدانياً بالميليشيات العراقية الشيعية، كخطر تكتيكي وتحدٍّ استراتيجي لنفوذها[40]. ويختزل ذلك الصحفي سيمور هيرش (Seymour Hersh) في إحدى مقالاته في (New Yorker) بالقول: إنّ «جوهر معضلة استراتيجية إدارة بوش هو أن قرار تأييد حكومة يقودها الشيعة بعد سقوط صدام مكّنت إيران وجعلت من المستحيل استبعادها من المشهد السياسي العراقي»[41].

بإيجاز أصبح العراق ساحة لتشكّل الاستراتيجيات الإيرانية العسكرية والاستخباراتية للضغط ولمحاربة الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد أمنها على خلفية الصراع حول برنامجها النووي وطموحات التمدد في منطقة الشرق الأوسط.

### 4- العراق الدولة الضعيفة وارتهان القرار السيادي

استطاع العراق إعادة بناء الدولة على مستوى التشريعات الدستورية وإنشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية شكلياً، ولكن تميزت تجربة الحكم خلال المرحلة الانتقالية بترسيخ المحسوبية والتعيينات الطائفية المسيّسة، وهو ما عرقل نجاعة الحوكمة ومصداقية الفاعلين والقائمين عليها. وبعد ما يقارب 15 سنة من تغيير النظام، استمرت المؤسسة البرلمانية والقضاء، وكذلك المجالس المحلية، في الاشتغال بشكل بطيء؛ بسبب حدّة الانقسامات الأيديولوجية، وانعدام الخبرة وضعفها لدى العديد من الكوادر من جهة أولى، ومعوّقات الإجراءات البيروقراطية من

39 Galbraith, Peter W. The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End. New York: Simon & Schuster, 2007.

40 Christopher Forest, Coercive Engagement :A security Analysis of Iranian Support to Iraqi Shia Militias, Strategic Studies Quarterly, Summer 2009.

41 Seymour M. Hersh, Shifting targets : the Administration's plan for Iran, October 2007 ,8, Issue, New Yorker. https://goo.gl/xJx5rR

جهة أخرى[42].

ويرى العديد من الخبراء في الشأن العراقي أن الوزارات لا تعمل كمؤسسات دولة وأجهزة لتحقيق المصلحة العامة، بل تتعامل مع الوضع والملفات بالعقلية الإقطاعية، خاصة بعد إضعاف القدرة الرقابية لمجلس النواب ومتابعته أو محاسبته لمجلس الوزراء، بعد احتكار رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي لمقاليد الحكم؛ حيث استطاع تطويع النظام القضائي، والسيطرة على المؤسسات الدستورية المستقلة، مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة؛ بإلحاقها بمجلس الوزراء عوضاً عن مجلس النواب العراقي[43].

ونشأ لدى الأغلبية العراقية بعد احتكار المالكي للسلطة والتعامل الأمني المتعسف مع الاحتجاجات السنية السلمية، وعجز الجيش العراقي عن الدفاع عن الموصل أمام استيلاء تنظيم الدولة (داعش) على المحافظة، قناعة بنهاية الشرعية السياسية للحكومة؛ ومن ثم اختزلت حكومة المالكي الائتلافية المأزق السياسي في العراق، ليس في استحالة التوافق بين مختلف الفاعلين بسبب النزاعات الداخلية والاختلافات في الرأي فقط، بل أيضاً في غياب كلّ مظاهر التنسيق الحكومي؛ نتيجة لفشل الكتل السياسية في تقاسم السلطة توافقياً بعد أن احتكر المالكي السلطة.

وقد بدأت بوادر التغيير الملحوظ نحو مستويات أعلى من التماسك السياسي مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي خلَف المالكي بعد أن قدم استقالته في يوليو/تموز 2014، ولكنها عرفت هي الأخرى انتكاسات؛ فمع قدرته مثلاً على إنشاء توافقات مع حكومة إقليم كردستان حول مسائل توزيع النفط، والمخصصات المالية للبشمركة الكردية، بالإضافة إلى تحديد خطة لإصلاح قطاع الأمن، رغم انتقادات بعجزه عن السيطرة على النخبة السياسية الشيعية والحدّ من استغلالها للمناصب، فإنه في المقابل أخفق في الوفاء بالوعود التي قطعها للعرب السنة في وثيقة (الإصلاح) مقابل قبولهم المشاركة في حكومته في أغسطس/آب 2014.

كما أن الإرث الطويل من الفساد، والاعتماد الكليّ على العائدات النفطية، وضعف سيادة القانون، والتهرب من العقوبات، وبالأخص ضعف القبضة الأمنية، إلى جانب سلطة قضائية غير

42 Business Anti-Corruption Portable, Iraq Corruption Report, June 2017. https://goo.gl/JdS7Pm

43 Bertelsmann Stiftung's transformation Index 2016, Iraq Country Report, 2016. https://goo.gl/FqwAJb

مستقلة؛ مثّل العوامل الهيكلية المعرقلة لأجندات الإصلاح والتغيير الإيجابي والناجع بالعراق.

## ثالثاً: الانتخابات العراقية 2018 وموازين قوى جديدة

فرَضُ أشكال الترس الطائفي ومأسسته في عراق ما بعد 2003 أدى فعلياً إلى عرقلة عملية التحوّل الديمقراطي، وإفشال المساعي الدستورية لتقاسم السلطة سلمياً، حيث فقدت النخبة السياسية ذات الأغلبية الشيعية الشرعية والقدرة على إدارة دولة (العراق الجديدة)، أو إرضاء الرأي العام. وكما سبقت إليه الإشارة استطاعت القيادات الحكومية ذات المرجعية الشيعية التعبئة لخياراتها والدفاع عن مصالحها، ليس بتقوقع وتعالٍ على أنصارها، بل نجحت في توظيف تغلغلها العميق داخل المجتمع العراقي بشبكات واسعة وشديدة التعقيد ذات بعد اجتماعي واقتصادي وديني يتحكّم في ديناميات العديد من الفاعلين والمؤثرين؛ مثل المرجعيات الشيعية في النجف وقُمّ، ورجال الأعمال، وقادة الأحزاب السياسية[44].

تمثّل القومية الكردية نموذجاً للنضال العرقي من أجل الحصول على الحكم الذاتي، ولكن هذه الطموحات السياسية لم تمنع الأحزاب الكردية من المشاركة والانخراط في المشهد العراقي الانتقالي والتأثير فيه، وأيضاً الاستفادة من متغيراته، رغم ما عرفته المجموعات الكردية وميليشياتها في بعض المراحل من العنف والاقتتال مع باقي الطوائف العربية بالعراق ما بعد 2003، بمعنى أنّ منظومة العنف الجماعي قد أظهرت انحيازاً إلى الولاءات والهويات الطائفية.

ذهب الناخبون العراقيون إلى صناديق الاقتراع في 12 مايو/أيار 2018 لانتخاب النواب الجدد للبرلمان العراقي، وكذلك رئيس الوزراء، بأجواء حملة انتخابية مفارقة، واستراتيجيات فعل سياسي مغاير لما اعتاده الرأي العام المحلي في الانتخابات السابقة لسنة 2005، و2010، وأيضاً 2014.

بدأ الفاعلون السياسيون، بمختلف مرجعياتهم الطائفية والإيديولوجية، الحملات الانتخابية في 14 أبريل/نيسان بعناوين كبرى متشابهة، مثل القضاء على تنظيم الدولة (داعش)، والوحدة الوطنية العراقية، والعلاقات مع إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مسألة الطائفية والفساد والخدمات الحكومية. ومما تميّز به الانتخابات الحالية الانقسامات داخل الكتل السياسية التقليدية في المشهد العراقي، حيث برزت للناخبين مجزأة ومتنافسة على

44 Louër, Laurence, Shiism and politics in the Middle East. New York: Columbia University Press, 2012.

ذات الدوائر[45]، فقد حصل (تحالف سائرون) بقيادة مقتدى الصدر، رئيس التيار الصدري، على المرتبة الأولى في عدد المقاعد، حيث استطاع هذا التيار السياسي استقطاب الناخب رغم التركيبة الهجينة والمستغربة في السياق العراقي لمكوّناته التي تراوحت بين السياسيين الشيعة الصدريين والحزب الشيوعي العراقي[46]، في حين تحصلت كتلة (الفتح) على المرتبة الثانية، وهي بزعامة القيادي الشيعي هادي العامري، الأمين العام لمنظمة بدر/الجناح العسكري، وهو الحليف الأوثق لإيران، وتضمّ عدداً كبير من قيادات قوات الحشد الشعبي. أمّا المرتبة الثالثة انتخابياً فقد آلت إلى ائتلاف (النصر) لرئيس الوزراء حيدر العبادي، وهو ما أظهر تشتت المكوّنات الشيعية وتنازعها على السلطة، على الرغم من أنها ما زالت تمثل الأغلبية الطائفية سياسياً حسب نسب التصويت.

تبين هذه النتائج أنه رغم ارتفاع منسوب الغضب الشعبي منذ حراك يوليو/تموز 2015 على الحكومة ذات الأغلبية الشيعية، فإنهم ما زالوا قادرين على استقطاب أصوات الناخبين، وهو ما يؤكد أن هذه النخبة الراسخة مصممة على الحفاظ على صلاحياتها والنظام الإثني الطائفي الذي يدعمها[47].

يظهر جليّاً من الانتخابات الأخيرة لسنة 2018، ومن موجة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في العديد من المناطق، بالأخص البصرة المحسوبة على الطائفة الشيعية، وكذلك من الإقبال الضعيف والدعوات المتعددة لمقاطعة الانتخابات، ما يؤكد ارتفاع مستويات انعدام الثقة والغضب من النخبة السياسية الحاكمة من جهة أولى، والامتعاض من فشل السياسات الاقتصادية، وانتشار المشاكل الاجتماعية، بالإضافة إلى البيروقراطية، وسوء الخدمات الحكومية، والبطالة، وغيرها، وقد رصدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) المشاركة الانتخابية بما يقارب 44,52%، بتراجع وصل إلى حدّ 60% مقارنة بانتخابات 2010 وكذلك 2014، على الرغم من الفتوى التي أطلقها السيستاني بأن التصويت واجب[48].

---

45 وفاء الريحان، هل سيخرج العراق من أزمة ما بعد الانتخابات البرلمانية؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 يوليو/تموز 2018. 40804/http://www.acrseg.org

46 علي عدنان، الطريق الوعر إلى عراق 2018-2022 نظرة على الانتخابات العراقية، ساسة بوست، 24 مارس/آذار 2018. https://goo.gl/SSofmh

47 Renad Mansour & Christine van den Toom, The 2018 Iraqi federal Elections: A population in Transition, LSE Middle East Centre Report, 2018. https://goo.gl/ppsWcA

48 Ben Smith, Iraq and the 2018 election, House of Commons library, 12 June 2018. https://goo.gl/CWjpyt

وظهور قوى سياسية جديدة بالمشهد العراقي زاد من تشتيت وإرباك الأحزاب الشيعية التقليدية، بمزاحمتها على قواعدها الانتخابية على غرار العداء الذي حصل بين العبادي وكتلة الصدر وما ترتب عنه من تغيير في موازين القوى ما بعد الانتخابات، وبالمثل في إقليم كردستان العراق استخدم الأكراد المقاطعة للتعبير عن اللامبالاة وعدم الرضا عن احتكار الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) للمشاركة الانتخابية، وهو ما زاد مستويات التشكيك في نزاهة ومصداقية التمثيل السياسي لأصوات الناخبين.

وقد أسهم تزايد مستويات الوعي العام بالمشاكل الاقتصادية الهائلة التي يعيشها عامة السكان، والهوة بين الواقع وبين خطاب الوعود الانتخابية للنخب السياسية التي أخفقت في تنفيذ الإصلاح، في بروز ظاهرة العزوف عن التصويت، وأدى السلوك السياسي للحكومة، ولامبالاتها في توفير الخدمات المعيشية الأساسية مثل توفير الماء والكهرباء والرعاية الصحية العامة، وخاصة في مناطق مثل البصرة وكركوك، التي تقدم أراضيها ثروة نفطية لخزينة الدولة في حين يشكو سكانها من إعادة توزيع غير عادلة للإيرادات، أدى إلى مقاطعة أحزاب السلطة والمعارضة كليهما.

ولم يحظَ رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي بثقة أغلبية الناخبين، على الرغم من الزخم الإعلامي والسياسي الذي ضخَّم انتصاراته الداحرة لتنظيم الدولة (داعش) واسترجاعه العديد من المناطق، ليتمركز في الموقع الثالث خلف ائتلاف أعاد صياغة صورته الانتخابية كإصلاحي، وكذلك بعد أن استثمر نجاحاته وشهادة العديد من أتباعه لتحرير المناطق العراقية من داعش.

كذلك يبدو أن التيار الصدري استطاع توظيف أشكال انخراطه في الاحتجاجات منذ 2015، وحضوره خارج النظام، ودعمه قوى المجتمع المدني المنتقدة والمناهضة للنخبة السياسية الحاكمة، والتي تضمّ بالأساس عدداً من المفكرين اليساريين والعلمانيين والشيوعيين. ومن ثم فإن انتخابات 2018 قدمت مؤشراً عاماً وخطيراً على المزاج العام للسلوك الانتخابي، وكذلك على انعدام ثقة المواطن العراقي بما يسمى (نخبة المنطقة الخضراء).

ولعلّ هذا الغضب الشعبي من السياسيين يفسّر اندلاع موجة احتجاج في مناطق كبرى مثل

البصرة والعديد من المحافظات الجنوبية، بعد الانتخابات مباشرة، للتعبير عن فقدان الثقة بحكام ما بعد المرحلة البعثية[49].

## رابعاً: أهم الحركات والأحزاب الشيعية في العراق

### المجلس الأعلى الإسلامي العراقي:

#### التعريف:

أُسس في إيران سنة 1982 بُعيد الحرب العراقية-الإيرانية تحت اسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة مؤسسه محمد باقر الحكيم، الذي كان يؤمن بمبدأ ولاية الولي الفقيه. شارك في الحرب إلى جانب إيران، وهدف إلى إسقاط نظام البعث ونقل النموذج الإيراني إلى العراق. عقب الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 انخرط المجلس في العملية السياسية وغيّر اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي.

#### نقاط القوة:

الدعم الإيراني المادي والمعنوي الذي يجعله يحافظ على دور مهم، نظراً لمحورية إيران في العملية السياسية العراقية.

#### نقاط الضعف:

الانقسامات المتتالية التي عرفها؛ بداية بمنظمة بدر الجناح العسكري وصولاً إلى زعيمه عمّار الحكيم نفسه الذي أسس تيار الحكمة الوطني، ما يعني قطيعة مع عائلة الحكيم التي اقترن بها المجلس منذ تأسيسه.

افتقاد المجلس للقيادة الكاريزمية، بدليل فشل رئيسه الحالي الشيخ همام حمودي في الفوز بمقعد نيابي في الانتخابات الأخيرة.

العلاقة مع إيران تخصم من رصيده الشعبي، خاصة مع تصاعد الأصوات الرافضة للتدخل الإيراني في الشأن الداخلي العراقي.

#### المستقبل:

تعكس النتائج الانتخابية التي حصل عليها المجلس، والمشكلات التي يعاني منها على المستوى

[49] علي عاطف حسان، مستقبل الدور الإيراني في العراق بعد الانتخابات البرلمانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 مايو/أيار 2018، http://www.acrseg.org/40752

القيادي، تراجعاً مستمراً له، قد يؤدي إلى انهياره، خاصة في حالة ترجيح إيران كفة دعمها للقوى الصاعدة مثل الحشد الشعبي.

### حزب الدعوة الإسلامية:

#### التعريف:

أقدمُ حزبٍ إسلامي شيعي معارض، أُسس في مدينة النجف عام 1957 على يد محمد باقر الصدر، حكم حزب الدعوة العراق بين عامي 2006 و2014 برئاسة أمينه العام نوري المالكي.

#### نقاط القوة:

سيطرته على الحكومات ثلاث عهدات متتالية، ما سمح له بالتغلغل بقوة داخل مفاصل كل مؤسسات الدولة.

العلاقة القوية التي تربطه بإيران، خاصة جناح نوري المالكي.

#### نقاط الضعف:

كثرة الانقسامات بين صفوفه، حيث عرف العديد من الانشقاقات منذ نشأته، وفي فترة حكمه، وصولاً إلى الانتخابات الأخيرة التي دخل فيها بقائمتين؛ واحدة تمثل نوري المالكي والثانية تمثل حيدر العبادي.

إخفاقاته الكبيرة في السلطة؛ سواء في عهدتي نوري المالكي أو عهدة حيدر العبادي، وتورطه في الفساد السياسي والعنف الطائفي.

العلاقة التاريخية مع إيران وتبعيته لها، والتي كانت وما زالت من عوامل الصراعات داخله وبينه وبين القوى الأخرى، سواء من الدائرة الشيعية أو خارجها.

العلاقة المتوترة مع مرجعية النجف التي كثيراً ما وجهت انتقادات للحكومات التي كانت تمثله، وساندت المظاهرات والمطالب بالإصلاح الموجهة له.

#### المستقبل:

رغم الانقسامات والإخفاقات التي مني بها الحزب فإنه سيبقى حاضراً بقوة في المشهد العراقي، سواء من خلال جناح المالكي أو جناح العبادي، مع احتمالات تطور الخلاف إلى انقسام آخر للحزب.

### التيار الصدري:

**التعريف:**

تيار غير منظم حزبياً، ارتبط اسمه باسم مراجع شيعية لها مكانتها، مثل محمد صادق الصدر ومحمد باقر الصدر أستاذ محمد محمد صادق الصدر والد زعيمه الحالي مقتدى الصدر. انخرط هو الآخر في العملية السياسية عقب الاحتلال الأمريكي، وله جناح عسكري يسمى سرايا السلام، وهي أحد تشكيلات هيئة الحشد الشعبي.

نقاط القوة:

الشرعية التاريخية والدينية للتيار ممثلة في عائلة الصدر؛ بمكانتها الاجتماعية ومواقفها السياسية المعارضة للنظام السابق.

تبني خطاب وطني يدعو إلى الاستقلال بالقرار العراقي، وانتقاده لسياسات إيران في العراق، وهو ما يكسبه الأصوات المعارضة لها.

تبني المطالب الإصلاحية ومحاربة الفساد، وتأييد المظاهرات التي تدعو إلى ذلك.

نسج علاقات مع الدول العربية التي تسعى للعودة إلى العراق ومزاحمة إيران.

الانفتاح على قوى سياسية مختلفة، على غرار تحالفه مع الحزب الشيوعي في الانتخابات الأخيرة.

نقاط الضعف:

اقترانه بشخصية زعيمه مقتدى الصدر، وضعف بنائه السياسي.

الانقسامات التي حصلت بداخله، وخاصة عصائب أهل الحق التي باتت منافساً كبيراً له.

التغير السريع في مواقفه وتحالفاته.

المستقبل:

الخط السياسي الذي ينتهجه التيار الصدري يبقيه من الأرقام الصعبة في المعادلة السياسية العراقية، ومن المتوقع أن يكون له دور أكبر على المدى القريب والمتوسط.

### الحشد الشعبي:

**التعريف:**

ميليشيات مسلحة أُسست عام 2014 بعد فتوى من مرجعية النجف تعلن فيها الجهاد ضد

تنظيم الدولة الذي سيطر على الموصل، وضمت أهم الميليشيات الشيعية؛ على غرار ميليشيا بدر، وعصائب أهل الحق، وسرايا الخراساني، وحركة حزب الله النجباء، وسرايا حزب الله. وعقب نجاحه في طرد تنظيم الدولة من الموصل ولج العملية السياسية، فشارك في الانتخابات البرلمانية في مايو/أيار 2018 من خلال قائمة الفتح، التي حلّت في المرتبة الثانية.

نقاط القوة:

اكتساب قاعدة شعبية كبيرة حصّلها من حربه ضد تنظيم الدولة، وهو ما ظهر باحتلاله المرتبة الثانية في الانتخابات الأخيرة.

الدعم الإيراني السياسي والعسكري، الذي يشكل غطاء خارجياً له.

ارتكازه على قوة عسكرية ممثلة في الميليشيات المسلحة التي لا تستبعد استعمال القوة في فرض نفسها.

نقاط الضعف:

تشكيلة غير متجانسة تضم جماعات منشقة (بدر عن المجلس الإسلامي، والعصائب عن التيار الصدري)، الرابط الوحيد بينها العلاقة مع إيران، وكما انشقت سابقاً يمكن أن تتفكك لاحقاً.

التورط في الحرب الأهلية تحت غطاء محاربة تنظيم الدولة، وقيامها بعمليات تطهير طائفي، فضلاً عن تورطها في الحرب الطائفية بين 2005 و2008.

المستقبل:

النتائج التي حصلها الحشد الشعبي في الانتخابات الأخيرة، وامتلاكه للسلاح، واكتسابه وضعية قانونية تسمح له بمواصلة عمله، والدعم الإيراني، كلها مؤشرات على أن هذا التنظيم سيكون له دور أكبر في العملية السياسية.

## الخلاصة

يخضع النموذج العراقي للحكم الشيعي نظرياً إلى الأطر التوافقية في إدارة الشأن السياسي حسب تركيبته المؤسساتية، تفضيلاً للنظام البرلماني وخوفاً من احتكار الأغلبية لدواليب اتخاذ القرار في عراق ما بعد 2003. ومنحت ميكانيزمات التوافق وتقاسم السلطة دستورياً المجال لمجموعات سياسية مختلفة وجديدة للمشاركة والانخراط فعلياً في المؤسسات التشريعية

والتنفيذية دون هيمنة كلية من الأغلبية الانتخابية أو الطائفية من جهة أولى، ودون إقصاء للأقليات عن التمثيل النسبي في هذا النظام البرلماني الفيدرالي من جهة أخرى.

ارتكاز اختيار أعضاء الحكومة والبرلمان العراقي على أساس الانتماءات الطائفية والمذهبية فقط، قوّض تجربة الانتقال الديمقراطي والتوافق؛ حيث فكّك هذا الاختيار السياسي أسس المواطنة الجمعية بين العراقيين، ورسّخ الانقسام على الهوية.

أظهرت التجربة الشيعية العراقية في الحكم أيضاً أن المجتمع لا يزال يفتقر إلى مقوّمات الثقافة السياسية للتوافق السلمي وغير مهيأ مؤسساتياً وشعبياً لترسيخ كل مبادئ الديمقراطية، رغم الإجراء الشكلي للانتخابات ومظاهر التداول على السلطة، بدليل صعود أغلبية شيعية احتكرت صناعة القرار.

## الخاتمة

أثبتت حصيلة عقد ونصف من حكم الأحزاب الدينية الشيعية للعراق أن هذا النموذج يعاني من اختلالات كبيرة، سواء على المستوى النظري في تصوراته للحكم، أو على المستوى الممارسة السياسية، ففي الجانب الأول ما زالت هذه القوى تنتهل من أدبيات فقه الانتظار السياسي حسب ما تعتقده مرجعية السيستاني في النجف، غير أنها لا تجد مشكلة بمناقضة ذلك، بداية بالسيستاني نفسه، الذي بات عملياً حاكم العراق؛ لكون الفصل في القضايا الكبرى غالباً ما يعود إليه؛ انطلاقاً من موقفه من الاحتلال نفسه في 2003، أو توجيهه لصياغة الدستور والمشاركة في الانتخابات في 2005، وصولاً إلى فتواه بتأسيس الحشد الشعبي في 2014، أما الأحزاب فلم تستطع الفصل بين انتمائها الوطني وتبعيتها السياسية لإيران، والتي في جوهرها تعد تبعية دينية، وإن نفتها بطريقة ما.

على مستوى الممارسة السياسية وعدت تلك الأحزاب بتخليص الشعب العراقي من البؤس الذي عاناه طيلة حكم حزب البعث، ووعدت بغد أفضل على مستوى الحريات السياسية والرفاهية الاقتصادية والأمن الاجتماعي، غير أن الواقع كان على عكس ذلك تماماً، فاللا استقرار السياسي بات سمة ملازمة للبلد الذي لا يكاد يخلو من الانفجارات والاغتيالات السياسية، والصراع بين الميليشيات المسلحة، وبدل التأسيس لعقد اجتماعي حديث تسوده قيم العدل

والمساواة على أساس المواطنة؛ احتكرت القوى الشيعية السلطة لمصلحتها، مرسِّخة المحاصصة الطائفية التي تقود البلد نحو مزيد من التصدع الاجتماعي، وأكثر من ذلك تقف حاجزاً أمام المحاولات السلمية التي سئمت من تلك السياسات، فواجهت الحكومة الاحتجاجات الشعبية داخل الدائرة الشيعية بالقمع والقوة العسكرية في مشهد لا يختلف عن ذلك الذي كان سائداً أيام حكم النظام السابق، وما زالت الغلبة والشرعية للإنجاز العسكري، وإن اختلفت التسميات والطرق، كما يثبته صعود ميليشيا الحشد الشعبي للسلطة عقب انتخابات 2018، مرتكزة على شرعية محاربة تنظيم الدولة، وهي كلها مؤشرات تنذر باستمرار الوضع القائم، خاصة أن المرجعية الدينية بات لها دور حائط الصد والممتص للصدمات الاجتماعية؛ بتبنيها وإعادة إخراجها بما يخدم الجماعة الشيعية على حساب الوطن العراقي.

## المراجع

- بريتي تانيجا، صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003، تقرير جماعة حقوق الأقليات الدولية، ترجمة عبد الإله النعيمي. https://goo.gl/eqFeA2

- جوزيف باحوط، تفكّك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16/05/2016. https://carnegie-mec.org/2016/05/16/ar-pub-63591

- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو/تموز 2006.

- عصام خفاجي، انتخابات 2018 النيابية في العراق: بين الطائفية والوطن، بدائل سياسات، مبادرة الإصلاح العربي، 12 /07/2018. https://goo.gl/CbHm1e

- علي عاطف حسان، مستقبل الدور الإيراني في العراق بعد الانتخابات البرلمانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 مايو/أيار 2018.

- علي عدنان، الطريق الوعر إلى عراق 2018-2022 نظرة على الانتخابات العراقية، ساسة بوست، 24 مارس/آذار 2018. https://goo.gl/SSofmh

- عمر عبد الستار، شيعة العراق بين انتفاضتين، مركز العراق الجديد، 6 أغسطس 2018. https://goo.gl/zC3VGx

- فارع لمسلمي، هل الحوثيّون في اليمن هم حزب الله في لبنان، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 19 أكتوبر/تشرين الثاني 2014. http://carnegie-mec.org/2014/11/19/ar-pub-57275

- هل «حزب الله» هو المستفيد الوحيد من كل ما يحصل؟، موقع الكلمة أونلاين، 8أغسطس/آب 2018:

http://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=314878

- مصطفى صلاح، التدخل الإيراني في العراق: آليات السيطرة وحدود الدور، المركز العربي للبحوث والدراسات، 1 أغسطس/آب 2018. http://www.acrseg.org/40853

- عربي 21، متظاهرو العراق يرفعون سقوفهم.. تعديل الدستور والنظام الرئاسي، عربي 21، 21 أغسطس/آب 2018. https://goo.gl/YjQDAw

- وفاء الريحان، هل سيخرج العراق من أزمة ما بعد الانتخابات البرلمانية؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 يوليو/تموز 2018. http://www.acrseg.org/40804

- ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 3مارس/آذار 2016. https://goo.gl/Ci7W1H

- Aziz, T. M. The Role of Muhammad Baqir Al-Sadr in Shii Political Activism in Iraq from 1958 to 1980. International Journal of Middle East Studies 25, no. 02, 1993: 207–22.

- Bassel F.Salloukh, The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, The International Spectator, June 2013, https://www.researchgate.net/publication/262898497

- Peter, Beaumont, «Ten Years after Saddam», The Observer, The New Review, 17 March 2013.

- Ben Smith, Iraq and the 2018 election, House of Commons library, 12 June 2018. https://goo.gl/CWjpyt

- Benjamin Isakhan & Peter E.Mulherin, After the big protests in Basra, what»s next ?, Monkey Cage, The Washington Post, September 21/2018. https://goo.gl/q4kzYY

- Bertelsmann Stiftung»s transformation Index 2016, Iraq Country Report,

2016. https://goo.gl/FqwAJb

, Nathan J, Brown «Is Political Consensus Possible in Iraq?», Carnegie – Endowment for International Peace, November, 2005 http://www.carngieendowment.org

– Business Anti-Corruption Portable, Iraq Corruption Report, June 2017. https://goo.gl/JdS7Pm

– Christopher Forest, Coercive Engagement :A security Analysis of Iranian Support to Iraqi Shia Militias, Strategic Studies Quarterly, Summer 2009.

– Haider Hamoudi, & Chibil Mallat, «Iraq at a Crossroads: Constitutional Review, Committee Fills Crucial Gaps», The Daily Star, 19 November 2009.

– James Rupert, Secret Death Squads Feared among Iraq's Commandos, The Seattle Times, November 17, 2005. https://goo.gl/xNYQF1

– Joseph Felter & Brian Fishman, Iranian Strategy in Iraq: Politics and Other Means, Occasional Paper Series, U.S. Military Academy, West Point NY: Combating Terrorism Center at West Point, October 13, 2008, 12–14. https://goo.gl/uKDnFe

– Sherko Kirmanj,. Identity and nation in Iraq. Lynne Rienner Publishers, Incorporated, 2013.

– Louër, Laurence, Shiism and politics in the Middle East. New York: Columbia University Press, 2012.

– Mieczysaw P. Boduszyñski, Iraq's Year of Rage, Journal of Democracy, National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University Press. Vol17, N 4. October 2016. https://goo.gl/WCJhpy

– Orjuela, C. «Corruption and identity politics in divided societies», Third World

Quarterly, 35(5), 753-769. 2014. https://goo.gl/KuTD6U

– Paul Staniland, Will ISIS cohere or collapse, 9 July 2014, Middle East Political Science. https://goo.gl/4HQCoz

– Rees, Ashley A. «Why Consociationalism Has Not United Iraq», 2007. https://goo.gl/H9gb6Q

– Renad Mansour & Christine van den Toom, the 2018 Iraqi federal Elections: A population in Transition, LSE Middle East Centre Report, 2018. https://goo.gl/ppsWcA

– David, Rohda, «Overview of America»s Policy Towards Iraq: From the Clinton Years to the Sectarian War of 2006», 2008 http://musingsoniraq.blogspot.com/2002/06/overview-of-americas-policy-twardsh.

– Seymour M. Hersh, Shifting targets: the Administration's plan for Iran, October 8, 2007 Issue, New Yorker, https://goo.gl/xJx5rR

– Visser, Reidar, «Ethnicity, Federalism and the Idea of Sectarian Citizenship in Iraq: A Critique», International Review of the Red Cross, Vol.89, No.868, December, pp.809-822. 2007.

– Zaida Al-Ali, Maliki has only himself to blame for Iraq's crisis, Iraq Between Maliki and the Islamic State, 9 July 2014, Middle East Political Science. https://goo.gl/4HQCoz




مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

## الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

## الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

## الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

## مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

### 1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

-الدراسات الحضارية والتنموية.

- دراسات الفكر الإسلامي.

### 2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

### 3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

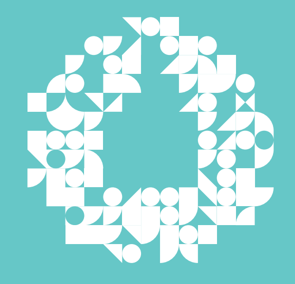
## عضوية المركز في المنظمات العالمية:











مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies


fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com